وقال المتولي من السامعه لافائده منه الآن كراهة العمرة عند مالك فيها وحجة
لاذكر لها بعثة النبي صلى الله عليه وسلم كانت في ذي الحجة عند احمد واحتج بقول
ابن عمر يعني ابو بكر اذا دي يوم الحج الاكبر قال احمد فعمل هذا الى ذي الحجة رواه
اسحق في مناسب احمد والاثرم في ذي العقدة وذكر سحنا انها قالوا على هذا
قال في الحلاف من حج على ما كانوا عليه لو سقط فرضه فاذا اذا النبي صلى الله عليه وسلم
ان حج على وجه يمنع به الاحرام وتعتدي به في المستقبل وذكر القاضي انه احتج
من قال السنة العود بقوله عليه السلام في حجة الوداع من احب ان يرجع
بعمرة فليفعل فاحاب بحمل انه قال لمن حج في سنة تسع مع ابي بكر كذا قال وهذا
اللفظ لا يسلم صحته والمعروف من احب ان يحرم بعمرة فليفعل ٥

فصل والعمرة في رمضان افضل في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن
عباس عمرة في رمضان تعدل حجة او قال حجة معي وروى انها تعدل حجة والى داود
تعدل حجة مع عمرة في رمضان قال بعضهم في الجواب وقال ابو يعلى لذوجها
وعلمت ان عملي حجة الى ان قالت يا رسول الله ابي امرأة قد سمعت وكبرت فهل من عمل
يجزي عني من حجتي فقال اعتمري في رمضان تجزي حجة رواه احمد وابو داود وفي
عز اسهو الحج افضل عندنا ذكره في الحلاف قال لانه ذكر للعمرة الا ست في حل
السبع وتسع الجزع اهل الحرم وعلى عن احمد نقل ابن ابرهيم هي في رمضان افضل
وفي عز اسهو الحج افضل وكذا نقله الاثرم قال لانها اتم لانه شيء لها سفرا وروى
هذا المعنى عن عمر وعثمان وعلي قال في الحلاف وابن عقيل في مفرده انها انما قال
احمد ذلك في عمرة لا تمتع لها قد نقل ما في مناسكه من القول وظاهر كلام جماعة
السنة وقال القاضي وفعل الحج في وقته اذا ضاق الوقت عن العمرة في اشهر الحج يكون
فعلها في غيرها افضل لان المشاغل بالحج افضل من العمرة ولا في داود ما يسند

جيد

حديث عائشة انه عليه السلام اعمر عمر من عمر في ذي القعدة وعمرة في شوال
وللسامعي باسناد حديث عن علي في هل شهر عمرة وسوق الفصل جملة كلام المتولي عن
مالك ولا يلزم الاحرام بها يوم عرفة والنحر والتشريق قال ابو الخرقي بعمرة متى شاء وفاقا
لمالك والسامعي وداود كالاحرام بالحج وكالطواف المجزئ وكبقية الايام والاصل
عدم الوجوب ولا دليل وذكر بعضهم رواية لم يكن وفاقا لابي حنيفة رواه الطحاوي
عن عائشة والاثرم عنها وعمر والنخعي وموسى من التشريق فقد احلف وهو متروك الظاهر
لان للامة احرامها وليس منها وذكر بعضهم رواية لم يكن امام التشريق ونقل ابن ابرهيم
عمن واصل قبل الزوال بعمرة اذا انعقت امام التشريق قال القاضي وظاهر هذا لم يرد
العمرة فاوفق المذهب الاول لقوله في رواية الاثرم العمرة بعد الحج لا ما سمعها كذا
قال وانما اراد احمد لا تحرم بها مع المسبت والرمي كما قاله السامعي وعن قال مالك
لا يجوز لاهل مني في الخمسة الايام المذكورة ونحوه لغيرهم والاحسان تركه ٥

باب الاحرام

وهو نية النسك لا يعقد الا بنية والسامعي قول ضعيف سعد نية النسك
كافية بقلبه وفاقا للمالك والسامعي وفي الاشارة رواية مع التلبية او سوق هدي
وفاقا لابي حنيفة احتارها شيخنا وقاله جماعة من المالكية وحكي قولا للسامعي
وبعضهم حكي قولا في الحب وحكي عن مالك وجماعة من السامعه واختاره المالكي
اعتبر مع النية التلبية وجهه الاولى اعتبار نية لسن احرامها نطق واجب
فلذا اوقعها كصوم بخلاف الصلاة وبخلاف هدي واضحية فانه اتحاد مالي كالنذر
ورفع الصوت بها لا يجب ولا يجب ما عنه بل المذهب لما سبق وتوجه احتمال يجب
التلبية والاعشار نواه لا ما سبق لسانه اليه وفاقا قال ابن المنذر واجمع عليه
فيما نحفظ عنه من اهل العلم وقال مالك الاعشار بالعقد دون التلبية ويستحب